ISSN: 2335-1608
EISSN:2602-669

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد:06 –العدد:04 – ديسمبر 2018
Vol: 06 - Issue: 04 - Décembre 2018

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000–2014

The reality of the agricultural sector in Algeria and its responsiveness to food security requirements during the period 2000–2014

د. بن عمر خالد
أستاذ محاضر أ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس
khal_benamor@yahoo.fr

د. بورزامة جيلالي
أستاذ محاضر أ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس
bourzama.djillali@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2018/05/20 **تاريخ القبول للنشر:** 2018/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الإلمام بالموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة والسياسات الفلاحية المتبعة والتطورات الحاصلة على الإنتاج الفلاحي، كما تهدف هذه الدراسة أيضا الى معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، ومن أجل بلوغ أهداف هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في الجداول والبيانات الإحصائية والتقارير السنوية حول تطورات الإنتاج الفلاحي وانعكاساته على الأمن الغذائي وفق مؤشري الإستهلاك المتاح ونسب الإكتفاء الذاتي. وقد توصلت هذه الدراسة أنه على الرغم من توافر مقومات النشاط الفلاحي في الجزائر وتعاقب البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى تفعيل القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يتبع النمط التقليدي في كيفية استخدام الموارد المتوفرة وتجسيد العملية الإنتاجية، ولم يحقق بعد الزيادة المستهدفة من الإنتاج الفلاحي لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء مما أجبر الجزائر على استيراد معظم السلع الغذائية من الخارج وأوقعها في تبعية غذائية خارجية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، السياسات الفلاحية، الموارد الطبيعية، الإكتفاء الذاتي.

التصنيف JEL: Q18، O13

Abstract : This study aims at explaining the state of affairs of the agricultural sector in Algeria by comprehending available natural and economic resources, adopted agricultural policies and ongoing developments in agricultural production, in addition to highlighting the contribution of the agricultural sector to achieve food security. For these purposes, the analytical-descriptive approach is applied through a set of tools such as tables, statistical data and annual reports on agricultural production developments and its impact on food security according to the indicators of available consumption and self-sufficiency ratios. This study found that despite the fundamentals of agricultural activity in Algeria and the succession of reform programs to boost the agricultural sector, the latter still applies traditional methods to use available resources and implement the production process, preventing it from achieving the target growth of agricultural production to meet the rising demand on food, forcing Algeria to import most of the food products and placing it in an external food dependency.

Key words: Food security, Agricultural Policy, Natural Resources, self-sufficiency.

JEL Classification: Q18, O13.

المقدمة

في ظل تأثر اقتصاديات دول العالم بمختلف التغيرات الديموغرافية والطبيعية والإقتصادية والتي تدفع في مجملها للإعتقاد ببروز مشكلة العجز الغذائي وتنامي آثارها مستقبلا بسبب التزايد السكاني المتسارع من جهة والتزايد الموازي لاحتياجاتهم الغذائية من جهة أخرى مع التقلص التدريجي لمختلف الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية، فقد برز موضوع الأمن الغذائي على الصعيد الدولي وشاع الجدل حوله وأصبح بالتالي مشكلة جوهرية تكتسي أهمية بالغة وتستحوذ على اهتمام الكثير من المسؤولين والباحثين على الصعيدين الدولي والمحلي وتتطلب حلولا عملية وعاجلة.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعاني في عصرنا الحالي من مشكلة الأمن الغذائي، فإن ضعف قدرتها الإنتاجية لتلبية الطلب على الإحتياجات الغذائية وتزايد عدد السكان وزيادة مستوى الوعي الغذائي وضعف السياسات الغذائية قد دفعها إلى التوجه نحو الإستيراد من الخارج بفواتير ضخمة أثقلت كاهل الإقتصاد الوطني وأوقعته في تبعية اقتصادية للخارج، وفي ظل محدودوية الموارد على قطاع المحروقات والصدمات التي تعرضت لها السوق النفطية فقد أصبح الأمن الغذائي رهانا صعبا تتطلب مواجهته التفكير في كيفية التحرر من هذه التبعية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانيات الإقتصادية المحلية بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية بما يستجيب للإحتياجات الغذائية للسكان.

وباعتبار أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية هائلة ومتنوعة من أراضي فلاحية شاسعة وموارد مائية مطرية وسطحية وجوفية وتنوع نباتي وحيواني فإن القطاع الفلاحي يعتبر ركيزة أساسية مناسبة يمكن الإعتماد عليها لتجاوز مشكلة الأمن الغذائي، ويعد قطاعا استراتيجيا ذو دور حيوي لإرساء أسس متينة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك من خلال الإهتمام بكل فروع الأنشطة الفلاحية على حد سواء بما يلبي الإحتياجات الغذائية للسكان. وفي سبيل سعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تفعيل القطاع الفلاحي فإنه على الرغم من البرامج المعتمدة والسياسات الفلاحية المتعاقبة إلا أن نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام ظلت ضئيلة جدا، وهو ما يؤكد أن نجاح القطاع الفلاحي في تجاوز مشكلة الأمن الغذائي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وإنما يرتبط هذا النجاح أيضا ارتباطا وثيقا بكفاءة استغلالها.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء هذا العرض فإنه يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي: ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي؟

وتنقسم هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية الآتية:

– ما مدى نجاح البرامج الفلاحية المتعاقبة في الجزائر في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي ؟

– ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

– ما هي الآفاق المستقبلية لرهان الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المعتمدة حاليا؟

فرضيات الدراسة: وكإجابة مبدئية على الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات الآتية:

– لم تحقق البرامج الفلاحية المتعاقبة في الجزائر نجاحا ميدانيا في استغلال أمثل للموارد بما يحقق الأمن الغذائي في الجزائر، وقد تفاوت ذلك بين الموارد المائية والترابية التي تم استغلالها بدرجة أكبر من اليد العاملة المتوفرة.

– يساهم القطاع الفلاحي بنسب لا تقل عن 20 % في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

– في ظل السياسات الفلاحية المتعاقبة يظل رهان الأمن الغذائي صعب التحقيق، باعتباره لايتطلب برامج جيدة فقط وإنما استراتيجيات تنفيذية جيدة أيضا.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط الموالية:

- الإحاطة بواقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الإلمام بالموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة والسياسات الفلاحية المتبعة والتطورات الحاصلة على الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني.
- تشخيص مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- استشراف الوضع المستقبلي للأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل آفاقه في إطار البرامج الفلاحية المعتمدة حاليا.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة في التوصل إلى صورة تقييمية واضحة لواقع القطاع الفلاحي الجزائري باعتباره يعد أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي، والذي يعتبر من التحديات الكبيرة التي يواجهها الإقتصاد الجزائري، فموازاة مع التزايد المستمر لعدد السكان وانخفاض الإيرادت الجبائية فقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي صعب المنال ويتطلب جهودا كبيرة. لذلك ازدادت حاجة الإقتصاد الجزائري إلى تفعيل هذا القطاع للتخفيف من ضغوطات تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان.

المنهج المتبع : تطلب إعداد هذه الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض الى ماهية الأمن الغذائي وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في الجداول والبيانات الإحصائية وجملة من التقارير السنوية التي تتمحور حول واقع القطاع الفلاحي النباتي والحيواني وانعكاساته على وضع الأمن الغذائي في الجزائر.

الدراسات السابقة: حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الباحثين، وقد اختلف هذا الإهتمام باختلاف الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع . وتتمثل أهم هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة (سفيان عمراني ، 2014): حيث تعرض هذا الباحث إلى "سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية كسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، وتوصل من خلال هذه الدراسة أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب الاستمرار في تجديد الإقتصاد الفلاحي وذلك من خلال تدعيم مصادر التمويل للقطاع الفلاحي ومنح الأولوية للقطاع الفلاحي في البرامج الاستثمارية الحكومية ومواكبة التطورات التكنولوجية في تقنيات الإنتاج الفلاحي.
- دراسة (زهير عماري، 2014): أجرى هذا الباحث دراسة حول "القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالات الإكتفاء الذاتي"، حيث توصل إلى أن القطاع الفلاحي الجزائري يتسم بالكثافة الرأسمالية أكثر من كونه ذو كثافة للعمل في القطاع الفلاحي، كما توصل إلى أن الفلاحة الجزائرية تتميز بتزايد عوائد الحجم والإعتماد الكلي على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الإنتاجية.
- دراسة (رزيقة غراب، 2015): تعرضت هذه الباحثة في دراستها إلى "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر بين الواقع والآفاق"، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية في مجال النشاط الفلاحي وإقامة مشاريع البنية التحتية كالسدود والآبار والمخازن وتوفير التمويل اللازم للنشاط الفلاحي وحماية المستهلك من خلال اعتماد سياسة دعم الأسعار.

خطة الدراسة: وللإلمام بهذه الدراسة فإنه سيتم التعرض في البداية إلى ماهية الأمن الغذائي، ليتم الإنتقال إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بعرض الموارد المتوفرة في الجزائر والسياسات الفلاحية المتبعة وتطورات إنتاج القطاع الفلاحي. ومن أجل توضيح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي فإنه سيتم عرض تطورات نصيب الفرد من الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ثم تطورات مؤشري الإستهلاك المتاح ونسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر ثم آفاق تحقيق الأمن الغذائي من خلال البرامج الفلاحية المعتمدة حاليا.

أولا: ماهية الأمن الغذائي

إن تلبية الإحتياجات الغذائية لأفراد للمجتمع في ظل التزايد السكاني المطرد وارتفاع مستوى الوعي الغذائي يعتبر رهانا صعبا لدى الكثير من دول العالم، هذا الوضع أدى إلى انتشار استعمال مصطلح اقتصادي متمثل في الأمن الغذائي.

إذ يحتل موضوع الأمن الغذائي مكانة هامة ضمن اهتمامات المنظمات الدولية وذلك باعتباره أحد العقبات الأساسية التي تؤثر في استقرار أنظمة المجتمعات والأنظمة الإقتصادية، وقد أدى هذا الإهتمام إلى عدم انحصار مفهومه على تعريف واحد بل تعددت وتنوعت صيغ تعريفه بين هذه

المنظمات الدولية والباحثين المهتمين واختلفت الجوانب والجزئيات التي تم التركيز عليها في كل تعريف باختلاف الزاوية التي يتم رؤيته من خلالها، وعلى الرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أنها تتفق في مضمون المفهوم العام للأمن الغذائي.

إذ عرفت منظمة العالمية للصحة الأمن الغذائي بأنه " تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء) اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للإستهلاك البشري" (إبراهيم أحمد السعيد ، 2011، ص: 548).

واعتبرت منظمة الأغذية والزراعة أن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات، الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط" (شراطي نسيمة ، 2014، ص:03).

كما عرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية" (عزت ملوك قناوي ، 2002، ص: 05)

وتتجه كل تعاريف المنظمات الدولية السابقة الذكر نحو منظور واحد ومتكامل لتشكل في الأخير المفهوم العام للأمن الغذائي الذي يمكن تعريفه بأنه القدرة على توفير جميع الحاجات الغذائية الصحية لأفراد المجتمع بشكل منتظم وكاف وفي جميع الأوقات، سواءا كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الإستيراد من دول أخرى.

ثانيا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

نتيجة للإهتمام المتزايد بالقضايا ذات الصلة بموضوع الأمن الغذائي في الجزائر وتوافر الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية لتفعيل القطاع الفلاحي بما يمكن من تحقيق الأمن الغذائي، فقد اعتمدت الجزائر مختلف البرامج الفلاحية والتي كانت نتائجها متباينة.

1– الموارد الطبيعية والإقتصادية

تزخر الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية والإقتصادية، والمتمثلة فيما يلي:

1–1– الموارد الترابية

على الرغم من المساحة الشاسعة التي تزخر بها الجزائر والمقدرة بـ 2.381.741 كم2 والتباين الجغرافي الذي تتمع به بين 4 % من التل و9% من الهضاب و87% من الصحراء إلا أنه حسب التقارير الإحصائية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فإن المساحة الفلاحية في الجزائر ضئيلة جدا إذ تقدر بـ 43 مليون هكتار، والتي تمثل 17.8 % من المساحة الكلية للجزائر، ولم يستغل من هذه المساحة الفلاحية سوى 8.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 20 % من المساحة الزراعية الإجمالية، وما يزيد من تفاقم المصاعب هو تقلص الأراضي الفلاحية نتيجة التوسع العمراني.

إذ تتوزع الأراضي الفلاحية في الجزائر بين:

أ– الأراضي القابلة للفلاحة: والتي تشمل كل من الأراضي المستغلة ميدانيا في النشاط الفلاحي والأراضي المستغلة حاليا في النشاط الرعوي لمدة تفوق 5 سنوات والقابلة للاستغلال الفلاحي مستقبلا.

إذ " أن المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار، في حين تتجاوز المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي 230 مليون هكتار والتي تحتاج إلى استثمارات مادية وتكنولوجية هائلة" (بورغدة نور الهدى، ، 2015، ص :117.).

ب– الأراضي المحصولية: تفاديا للتكاليف الضخمة في استصلاح الأراضي الفلاحية في الجزائر عمد الكثير من الفلاحين الجزائريين إلى الإستعمال الكثيف لأراضيهم الفلاحية وتعظيم مساحتها المحصولية التي تقدر بمساحة الأراضي المزروعة سنويا مضروبة في عدد المحاصيل المتعاقبة خلال نفس السنة.

ج– الأراضي المسقية: مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر تبقى مساحة الأراضي الفلاحية المسقية محدودة جدا فهي لا تتجاوز 14 % من المساحة الفلاحية المستغلة ، والتي اعتمدت في أغلب الأحيان على مجهودات فردية كحفر آبار عديدة في الجنوب خاصة في ولاية الوادي. ويمكن تلخيص تطورات المساحات الفلاحية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 01: تطور المساحة الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 2000–2014 (الوحدة: مليون هكتار)

	200	200	200	201	201	201
المساحة الفلاحية الإجمالية	40.9	42.38	42.47	42.44	42.5	45.7	45.66
النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الاجمالية	17.2 %	17.8 %	17.83 %	17.82 %	17.8 %	19.18 %	19.17 %
المساحة الفلاحية المستغلّة	8.2	8.39	8.42	8.45	8.45	8.46	8.46
نسبة المساحة الفلاحية المستغلّة من اجمالي المساحة الفلاحية	20.1 %	19.8 %	19.83 %	19.90 %	19.80 %	18,51%	18,52%
المساحات المسقية (هكتار)	489.090	803.880	884340	987005	1.042.920	1.089.490	1.147.250
نسبة المساحات المسقية من المساحات الفلاحية المستغلة	5..97 %	9.54 %	10.01%	11.72 %	12.42 %	12.87%	13.56%

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، والقسم الأول من كتاب الإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2015.

1–2–الموارد المائية

" يقدر الحجم الإجمالي للموارد الحقيقة للموارد المائية في الجزائر بحوالي 19.2 مليار م^3 منها 13 مليار م^3 في الجهة الشمالية و6.2 مليار م^3 في الجهة الصحراوية، وتتوزع هذه الموارد مابين المياه الجوفية والسطحية، وبشكل آخر فإنه يمكن تقسيم المصادر التقليدية للمياه إلى ثلاثة أقسام تتمثل في مياه الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية " (بورغدة نور الهدى، ، 2015، ص ص :96-97).

أ– الموارد المائية المطرية : يقدر عدد الأيام التي تتساقط فيها الأمطار في الجزائر بـ 100 يوم كحد أقصى ويتراوح معدل سقوط الأمطار سنويا بين 500 و1500 ملل في الشمال ويتناقص كلما اتجهنا نحو الجنوب إلى أن يصل 100 ملل في السنة.

ب– الموارد المائية السطحية : " تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والمحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8مليار م3 و13.5 مليار م^3 سنويا ، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م ^{3} " (عماري زهير، 2014، ص: 09).

ج–الموارد المائية الجوفية: تتوزع المياه الجوفية بين 2 مليار م^3 في الشمال و5 مليار م^3 في الجنوب.

1–3–الموارد البشرية

منذ استقلال الجزائر فقد شهدت قوة العمل الزراعية تناقصا مستمرا، فبعدما قدرت في سنة 1969 بـ 1.540.000عامل فقد انخفضت في سنة 1979 إلى 1.335.000 عامل بسبب النزوح الريفي. واستمرت في التناقص إلى أن بلغت في سنة 1983 ما يقدر بـ

1.097.217عامل، ونظرا لإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في إطار تطبيق الإصلاحات فإنه لم يبق في سنة 1987 في القطاع العمومي سوى 224 ألف عامل، واتجه أغلب العمال إلى القطاع الخاص حيث قدر عددهم 720 ألف عامل. أما في الفترة الحالية فإنه على الرغم من عزوف فئة الشباب عن النشاط الفلاحي فإنه موازاة مع النمو الديموغرافي للمجتمع الجزائري فقد شهدت اليد العاملة الفلاحية ارتفاعا منتظما من سنة لأخرى، ويمكن توضيح توزيع اليد العاملة في مختلف المحاصيل الفلاحية في سنة 2015 في الجدول الآتي:

جدول رقم 02 : توزيع اليد العاملة بين مختلف المحاصيل الفلاحية لسنة 2015

	قمح صلب	قمح لين	بقول جافة	خضر (دون بطاطا)	بطاطا	النخيل	فواكه وبقلوزيات	الزيتون	المجموع
العدد	320822	239518	50288	187829	178197	100207	189912	65706	1323479

المصدر: Tifouri m'hamed ; "poles agricoles" ;Ministere de l'agriculture du developpement rural et de la peche; Alger ;2016; p09.

2– السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في الفترة الأخيرة سياسات فلاحية متعاقبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

2–1– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2004

تحت شعار الأمن الغذائي الدائم صممت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخططا وطنيا في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير وتعزيز فعالية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري مع تحسين مستوى الأمن الغذائي، وقد ابتدأ تنفيذه سنة 2000 من خلال ترقية المنتجات وتمكين الأفراد من اقتنائها وفقا للمعايير الدولية وتنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية وتحسين مستوى تغطيتها للإستهلاك بالإنتاج مع الحرص على الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية. وقد ارتكزت خطى تنفيذ هذا البرنامج على تعزيز قدرة الإنتاج المحلي وإعداد برامج مختلفة لتكييف أنظمة الإنتاج كبرنامج استصلاح الأراضي بالجنوب وبرنامج تنمية وحماية مناطق السهوب وبرنامج استصلاح الأراضي بالإمتياز والبرنامج الوطني للتشجير وبرنامج التشغيل الريفي.

2–2– استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004–2008

امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فقد اعتمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجة التنمية الريفية المستدامة مرتكزة على دعم الأنشطة الإقتصادية المبتكرة والتآزر الإجتماعي والإقتصادي وتعزيز فرص التكامل بين القطاعات في المناطق الريفية من خلال تأسيس شركات محلية ودعم التنمية المتوازنة(Ministère de l'agriculture et développement rural 2012 ,p6). واتجهت هذه الاستراتيجية نحو تنويع أنشطة سكان الأرياف والتغلب على التحديات التي تواجههم في العيش الريفي والإحاطة بالبعد الإجتماعي.

2–3– سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009–2014:

اعتمدت هذه السياسة بهدف نشر التقدم التكنولوجي في النشاط الفلاحي والريفي عصرنة وتحديث الوسائل المستعملة من شبكات الري وبناء نظام معلومات خاص بهذا النشاط. وقد اعتمدت هذه السياسة على ثلاث محاور هي: (سفيان عمراني، 2014،ص ص:7–8)

أ– التجديد الفلاحي: ضمانا لاستدامة الأمن الغذائي فقد وجه برنامج التجديد الفلاحي نحو هدف تعزيز القدرات الإنتاجية الفلاحية وتحسين مردودية القطاع الفلاحي وقد تم ذلك من خلال تدعيم البنية التحتية الفلاحية وتعزيز انتاجية رأس المال وإعداد برامج تنظيمية.

ب– التجديد الريفي: رغبة في عصرنة المناطق الريفية وتحقيق تنمية مستدامة لديها، فقد صممت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية نظاما وطنيا لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة ونظام للمعلومات لبرامج التجديد الريفي ودعم مشاريع جوارية للتنمية الريفية.

ج– دعم القدرات البشرية الفلاحية: تخفيفا لحدة المصاعب التي تواجهها الأطراف الفاعلة في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي فقد تم اعتماد برامج تعزيز القدرات البشرية من خلال عصرنة الإدارة الفلاحية ودعم بحوث التكنولوجيا الفلاحية وتحديث أساليب الرقابة على النشاط الفلاحي والرعوي.

2–4– سياسة تنمية الفلاحة بآفاق سنة 2019:

والتي اعتمدت على تشجيع القطاع الخاص في النشاط الفلاحي باعتباره محرك أساسي للتنمية الفلاحية مع العمل على عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي وفتح المجال لجميع الشركاء الإقتصاديين لتفعيل هذا القطاع.

(Ministere de l'agriculture du developpement rural et de la peche; 2016; pp : 02-08)

3– تطورات إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

تبعا للبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000 في إطار كسب رهان الأمن الغذائي، فقد حقق القطاع الفلاحي إنتاج كميات معتبرة من السلع الغذاية الفلاحية بنوعيها النباتية والحيوانية، وعلى الرغم من التطور الكمي في هذا الإنتاج إلا أنه شهد اضطرابات لبعض المنتوجات بسبب عوامل مناخية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى. وقد أخذ الإنتاج النباتي نصيبا كبيرا من النشاط الفلاحي في الجزائر والذي اعتمد على سلة من السلع الغذائية التي تضم الحبوب (القمح بصفة خاصة) والخضر (البطاطا بصفة خاصة) والفواكه والحمضيات واللحوم والتي لها دور كبير في تلبية الإحتياجات الغذائية للمستهلك الجزائري وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. حيث بلغت أقصى مستويات الإنتاج في الفترة المدروسة بالنسبة للحبوب 51,37 مليون قنطار في سنة 2012، وبالنسبة للخضر 122,79 مليون قنطار في سنة 2014، أما البطاطا فقد كانت أكثر توفرا في سنة 2013 وذلك بإنتاج 49,28 مليون قنطار، والحمضيات سجلت مستوى 12,86 مليون قنطار في سنة 2014 كأقصى إنتاج (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ، 2015، ص ص:76-79). وما عدا الزيتون الذي سجلت مستوياته الانتاجية حالة عدم الإستقرار خلال الفترة المدروسة فقد عرفت باقي السلع الغذائية (التمور، والفواكه،...) إتجاها عاما متزايدا. ويمكن توضيح تطورات إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 03: تطور إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 (الوحدة: مليون قنطار)

	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	9.3	40.3	35.9	15.3	61.2	45.6	42.5	51.37	49.12	34.35
الخضر دون البطاطا	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7	104.02	118.66	122.79
البطاطا	12.1	18.9	15.1	21.7	26.4	33	37.8	42.19	49.28	46.73
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	7	8.4	7.9	11.1	10.86	12.02	12.86
الفواكه	4	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8	-	-	-
الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1	2.42	4.03	2.74
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6	6.4	7.2	7.89	8.48	9.34

المصدر: –وزارةالفلاحة والتنمية الريفية،مديرية الاحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية،2000-2014

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب الإحصاءات الزراعية العربية، الجزئين 3 و4 سنة 2015.

وإلى جانب الإنتاج الفلاحي النباتي فقد شهد الإنتاج الحيواني تطورا مع بعض الإضطرابات كسنة 2004 في إنتاج اللحوم البيضاء، حيث بلغ أقصى مستويات إنتاج اللحوم الحمراء 4,2 مليون قنطار في سنة 2011 وإنتاج اللحوم البيضاء 4,63 مليون قنطار في سنة 2014 والحليب 3,64 مليون لتر في سنة 2014 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ، 2015، ص104).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 04: تطور إنتاج السلع الغذائية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 (الوحدة: مليون قنطار)

	2000	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	2.4	2.42	2.52
اللحوم البيضاء	1.9	1.7	3.1	2.1	2.8	3.4	3.65	4.18	4.63
الحليب (مليون لتر)	1.6	1.9	2.2	2.4	2.6	2.9	3.63	3.40	3.64

المصدر: –وزارةالفلاحة والتنمية الريفية،مديرية الاحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية،2000–2014

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب الإحصاءات الزراعية العربية، الجزئين 3 و4 سنة 2015.

والجدول الآتي يوضح تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة 2000–2014:

جدول رقم 05: تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة 2000–2014(الوحدة : **1000**رأس)

	2000	2004	2009	2011	2012	2013	2014
الأبقار	1595	1614	1682	1790	1843	1909	2049
الأغنام	17616	18293	21405	23989	25194	26572	28707
الماعز	3027	3451	3962	4411	4595	4910	5129
الإبل	234	273	301	319	340	344	345

المصدر: - Office national des statistiques, statistiques agricoles : ‘‘production animale- Evolution de l’effectif du cheptel de 2000 à 2009‘‘ .

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصاءات الزراعية العربية من 2010 إلى 2015

ثالثا: مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

باعتبار أن القطاع الفلاحي هو قطاع استراتيجي تعتمد عليه الكثير من دول العالم لتحقيق أمنها الغذائي فإنه من المفيد تشخيص مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1– نصيب الفرد من الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من التزايد الملحوظ الذي شهدته قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 والتزايد الموازي له في نصيب الفرد من الإنتاج الفلاحي إلا أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أخذت اتجاها غير مستقر بين التزايد والتناقص وظلت مستوياتها جد متدنية.

ومع مسايرة مختلف البرامج الفلاحية المتعاقبة في الجزائر، والتي من شأنها ترفع حجم الإنتاج وتحسن مردوديته، واعتماد سياسة تسعيرية تشجيعية (نظام ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، السعر التحفيزي للانتاج، ، دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي) فقد عرفت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر تزايدا ولكن بمعدلات تزايد غير مستقرة. حيث تراوحت معدلات نمو الإنتاج الفلاحي خلال

الفترة 2006 – 2010 (صندوق النقد العربي، 2011 ، ص: 44) بين 7,09% و14,77% بشكل غير مستقر، لتحقق في سنة 2011 أكبر معدلات النمو والذي قدر بـ 18,38 %. ثم شهدت معدلات نمو الإنتاج الفلاحي انخفاضا تدريجيا مسجلة 13,66 % في سنة 2012 إلى 12,56 % سنة 2013. وتماما بعد هاتين السنتين سجلت معدلات نمو الإنتاج الفلاحي أدنى مستوياتها والتي قدرت في سنة 2014 بـ 6,8 %.

أما نصيب الفرد من الإنتاج الفلاحي الذي تراوحت قيمته تصاعديا بين 174,6 دولار أمريكي و569 دولار أمريكي خلال الفترة 2000 – 2014 فإن أكبر زيادة سنوية قدرت بـ 63 دولار أمريكي وكان ذلك في سنة 2011 وأقلها قدر بـ 14 دولار أمريكي وكان ذلك في سنة 2010. وخلافا للإتجاه التصاعدي الذي أخذه كل من قيمة الإنتاج الفلاحي ونصيب الفرد منه فإنه لم تستقر نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي على اتجاه واحد، حيث تناقصت في سنوات 2005 و2006 و2008 و2010 و2011 وتزايدت في باقي السنوات خلال الفترة المدروسة متراوحة بين 6,6% في سنة 2008 و10,3 % في سنة 2014. وتعكس هذه النسب ضآلة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة لتفعيل هذا القطاع.

والجدول الآتي يوضح تطور مؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

جدول رقم 06: تطور مؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

	متوسط 2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الفلاحي (مليار دولار أمريكي)	5.90	7.92	8.80	10.1	11.1	12.7	13.6	16.1	18.3	20.6	22
مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي(%)	9.1 %	7.7 %	7.5 %	7.5 %	6.6 %	9.2 %	8.4 %	8.2 %	8.8 %	9.8 %	10. 3 %
نصيب الفرد من الإنتاج الفلاحي (دولار	174.6	240	263	297	323	362	376	439	488	537	556

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 2009، 2011، 2012 .

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي الإحصاءات الزراعية العربية، 2013، 2015،2014.

2- الأمن الغذائي بين مؤشري الإستهلاك المتاح ونسب الإكتفاء الذاتي في الجزائر

الجدول الآتي يوضح قيم الإستهلاك المتاح ونسب الإكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2011-2014.

جدول رقم 07: تطورات الاستهلاك المتاح ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الفلاحية

المواد	الاستهلاك المتاح ونسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات			
		2011	2012	2013	2014
الحبوب	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	147,66	150,49	124,13	158,65
الشعير الخرطال)	نسبة الاكتفاء الذاتي	25.23 %	34.13 %	39.56 %	21.65 %

القمح	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	76,20	97,79	81,21	98,53
	نسبة الاكتفاء الذاتي	33.53 %	35.09 %	40.61 %	24.72 %
اللحوم الحمراء	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	3,14	3,12	2,91	3,32
	نسبة الاكتفاء الذاتي	85.09 %	76.79 %	82.97 %	75.90 %
البطاطا	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	39,75	43,75	50,02	47,95
	نسبة الاكتفاء الذاتي	97.15 %	96.42 %	98.51 %	97.43 %
التمور	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	7,01	7,68	8,33	9,08
	نسبة الاكتفاء الذاتي	100 %	100 %	100 %	100 %
الأرز	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	1,04	1,08	0,86	1,17
	نسبة الاكتفاء الذاتي	0 %	0%	0%	0%
السكر	الاستهلاك المتاح (مليون قنطار)	12,33	13,84	9,40	14,51
	نسبة الاكتفاء الذاتي	0 %	0%	0%	0%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي الإحصاءات الزراعية العربية خلال الفترة 2010 -2015.

حيث انعكست مبالغ المتعلقة بالإستهلاك المتاح لمختلف السلع الغذائية الفلاحية ونسب إكتفائها الذاتي المتدنية على التباين الكبير بين الواردات والصادرات الغذائية بشكل عام (صافي الواردات الغذائية)، والتي لم تتجاوز فيها قيمة الصادرات الغذائية نسبة 2 % من الواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2009 (Direction Générale des Douanes, 2011 p: 05) لتنتعش بشكل غير كاف منذ سنة 2010، وبالتالي فإن حجم الصادرات ضعيف جدا إذا ما قورن بحجم الواردات (رزيقة غراب، ، 2015، ص: 55) ، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 08: تطورات الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2000– 2016 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	صافي الواردات الغذائية	نسبة الصادرات إلى الواردات
2000	32	2415	2383	%1,33
2001	28	2395	2367	%1,17
2002	35	2740	2705	%1,28
2003	48	2678	2630	%1,79
2004	59	3597	3538	%1,64
2005	67	3587	3520	%1,87
2006	73	3800	3727	%1,92
2007	88	4954	4866	%1,78
2008	119	7813	7694	%1,52
2009	113	5863	5750	%1,93
2010	315	6058	5743	%5,20
2011	355	9850	9495	% 3,60
2012	315	9022	8707	%3,49
2013	402	9580	9178	%4,20
2014	323	11005	10682	%2,93
2015	235	9314	9079	%2,52
2016	327	8224	7897	%3,97

المصدر: Direction Générale des Douanes, "Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupe d'utilisation", Algérie, période: 2000-2016.

رابعا: آفاق تحقيق الأمن الغذائي من خلال البرامج الفلاحية المعتمدة حاليا

مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الوعي الغذائي وانخفاض الإيرادات النفطية والمبالغ الضخمة لصافي الواردات للسلع الغذائية وضعف السياسات الغذائية في الجزائر، فقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي المستدام صعب المنال ويتطلب جهودا كبيرة، باعتبار أن الإنتاج الغذائي بشكل عام والفلاحي بشكل خاص لا يكفي حاليا على العموم لتغطية ما يقابله من استهلاك، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو الإستيراد

بقيمة تفوق كثيرا قيمة الصادرات الغذائية، وأصبح الإقتصاد الجزائري حينئذ يعاني من العجز الغذائي المتزايد وتسجل لديه نسب متدنية من الإكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الفلاحية (القمح، السكر...). وتعزيزا لمسار الأمن الغذائي في الجزائر فقد أعدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا لتطوير الفروع الإستراتيجية للفلاحة والذي يمتد إلى غاية سنة 2019 في إطار السياسة التنموية للفلاحة بآفاق 2019، تحاول من خلاله تحقيق أهداف متعلقة بمستويات الإنتاج الفلاحي في سنة 2019 وأهدافا أخرى متعلقة بسياسة التجارة الخارجية (إستيراد وتصدير المنتجات الغذائية الفلاحية). وتتمثل المحاور الكبرى لهذا البرنامج في النقاط الآتية:

- " العمل على تحقيق معدل نمو الإنتاج الفلاحي مقدر بـ 5 % كمتوسط سنوي.
- بلوغ مستوى 4000 مليار دينار كقيمة للإنتاج الفلاحي في سنة 2019.
- إنشاء 1,5 مليون منصب عمل إضافي في قطاع الفلاحة.
- تخفيض فاتورة الواردات للسلع الغذائية بنسبة 30 % تدريجيا إلى غاية سنة 2019.
- ترشيد سياسة الإستيراد وتقليصها على السلع الغذائية الأساسية الغير كافية محليا.
- مضاعفة قيمة صادرات المنتجات الفلاحية (تحديد قيمة 1,1 مليار دولار كهدف في سنة 2019) ". (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2016، ص: 03).

ويمكن تلخيص تفاصيل تجسيد هذه المحاور من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 09: النقاط المستهدفة لمختلف المنتوجات الفلاحية في سنة 2019

1. المنتوجات	النقاط المستهدفة في سنة 2019
القمح	-إنتاج 69,8 مليون قنطار، تخفيض الاستيراد القمح الصلب
البقوليات	- إنتاج 2 مليون قنطار، تحقيق الإكتفاء الذاتي للعدس والحمص، ترشيد النفقات بقيمة 100 مليون دولار.
الحليب	- تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحليب الجاف، ترشيد
اللحوم الحمراء	- تحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء
البطاطا	- إنتاج 6,7 مليون طن، تصدير 70000 طن
الطمامطم المصبرة	- إنتاج 11431711 قنطار، تصدير 25000 طن.
التمور	- إنتاج 12,6 مليون قنطار، تصدير 100000 طن.
الزيتون	-إنتاج 8,1 مليون قنطار، رفع الصادرات إلى 5 مليون لتر
الحمضيات	-إنتاج 13,5 مليون قنطار، تخفيض الواردات بكمية
اللحوم البيضاء	-إنتاج 5,8 مليون قنطار وإنتاج 8,9 حبة بيض.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على معطيات " برنامج تطوير وأهداف تطوير الفروع الاستراتيجية للفلاحة "، مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري، 2016.

وعلى الرغم من أن الأهداف المسطرة في هذا البرنامج سواءا المتعلقة بمستويات الإنتاج الفلاحي في سنة 2019 أو المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية تستجيب إلى حد بعيد لمتطلبات الأمن الغذائي في الجزائر إلا أنها تظل دائما مجرد أهداف جيدة تنتظر التجسيد الجيد، على غرار البرامج السابقة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004-2008، سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014) والتي لم يرق تطبيقها بشكل كاف لمتطلبات الأمن الغذائي في الجزائر. وبالتالي فإنه بالموازاة مع ضرورة وضع برامج فلاحية ناجحة بأهداف واضحة فإنه ينبغي وضع استراتيجية لتجسيد هذه البرامج في الوقت اللازم دون أي تقصير أو تأجيل.

الخاتمة

أمام محدودية موارد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والصدمات المتتالية التي تعرض لها هذا القطاع والإرتفاع المستمر لفاتورة استيراد المواد الغذائية، فقد ازداد موضوع الأمن الغذائي أهمية وأصبح من التحديات الصعبة التي تثير اهتمام الخبراء الإقتصاديين لإيجاد حلول عملية، واتجهت أغلب الآراء إلى ضرورة تفعيل القطاع الفلاحي في الجزائر للإستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

– على الرغم من امتلاك الجزائر للموارد والإمكانيات الفلاحية الكافية (الترابية والمائية واليد العاملة) لتحقيق الأمن الغذائي إلا أن السياسات الفلاحية المتعاقبة قد أثبتت فشلها على العموم من خلال قصور الجهاز الإنتاجي الفلاحي على تلبية الطلب المحلي للغذاء وبالتالي فإن إنتاج القطاع الفلاحي الجزائري يتسم بتوافر عاملي الأرض ورأس المال أكثر من توافر اليد العاملة المؤهلة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضئيلة جدا ولا ترقى إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي، حيث لم تتجاوز نسبة 10.3 % خلال الفترة 2000-2014، الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة من أجل تنويع موارد الإقتصاد الجزائري بالنظر إلى محدودية أغلب موارده على قطاع المحروقات، ويزداد هذا الأمر أهمية أمام الصدمات النفطية المتتالية التي تقع في الفترة الأخيرة الناجمة عن حالة عدم الإستقرار والإضطراب والتذبذب المستمر وكثرة التقلبات في أسعار النفط. وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

– انطلاقا من تراكم تجارب البرامج الفلاحية السابقة، فإنه لا تتوقف الآفاق المستقبلية لرهان الأمن الغذائي في الجزائر على مضمون البرامج فلاحية ودقتها ومدى وضوح أهدافها فقط وإنما تتحدد معالمها بدلالة درجة التكامل والتناسق بين هذه البرامج واستراتيجيات تجسيدها ميدانيا في الوقت اللازم دون أي تقصير أو تأجيل. وفي ظل غياب استراتيجيات تنفيذ البرامج الفلاحية الحالية فإنها تظل مجرد أهداف جيدة تنتظر التجسيد الجيد وهو ما يجعل تحقيق الأمن الغذائي صعب المنال. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

– لا يستجيب القطاع الفلاحي بشكل كاف لمتطلبات الأمن الغذائي باعتبار أن مقوماته الإنتاجية غير مكتملة في هذا القطاع الذي يرتكز بشكل أكبر على عاملي رأس المال والأرض على حساب اليد العاملة، بالإضافة إلى غياب توفر المقومات الشرائية للأمن الغذائي باعتبار أن مستويات أسعار منتوجات القطاع الفلاحي لا تراعي بشكل كاف مستويات دخل المستهلك الجزائري، أما التجارة الخارجية التي تعد دعامة أساسية للأمن الغذائي، فإن حركيتها في الجزائر تسجل بشكل غالب في عملية الإستيراد بفارق كبير عن عملية التصدير مما جعل الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للغذاء.

وانطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

– تعزيز فرص نجاح البرامج الفلاحية بوضع استراتيجيات تنفيذية ميدانية تساهم في التجسيد الجيد وتعمل على أمثلية الوقت اللازم والجهد والتكلفة.

– إعطاء الأولوية لتوفير عامل اليد العاملة المؤهلة في النشاط الفلاحي باعتبارها أقل توافر من عاملي الإنتاج الأرض ورأس المال، وذلك من خلال إعداد برامج تكوينية وإنشاء مراكز بحث متطورة.

– إعداد استراتيجية طويلة المدى تحقق تكاملا وتناسقا بين كل النشاطات ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي في الجزائر والحرص على ثباتها بتغير الحكومات المتداولة.

- المراجع

1– المراجع باللغة العربية

- إبراهيم أحمد السعيد ، (2011)، *أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً)* ، مجلة جامعة دمشق، دمشق ، 2011.

- بورغدة نور الهدى، (2015)، *دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر*، مذكرة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس بسطيف، سطيف.

- رزيقة غراب، (2015)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر :واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف.

- شراطي نسيمة ، (2014)، *الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي*، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

- عزت ملوك قناوي" ، (2002)، *الأمن الغذائي العربي "المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين*، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 2002.

- عماري زهير، (2014)، *القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟ !دراسة قياسية منذ سنة 1980* "، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.

- سفيان عمراني، (2014)، *سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر* ، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

- صندوق النقد العربي، (2005 –2012)، نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية،.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2010–2015)، كتاب الإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم .

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته ، (2016) ، برنامج تطوير وأهداف تطوير الفروع الاستراتيجية للفلاحة "، الجزائر.

2– المراجع باللغة الأجنبية

- Tifouri m'hamed , (2016) , *"poles agricoles"* ;Ministere de l'agriculture du developpement rural et de la peche; Alger ;2016

- Ministère de l'agriculture et développement rural ,(2012) ,*Le renouveau agricole et rural en marche : revue etperspectives* ,

- Ministere de l'agriculture du developpement rural et de la peche , (2016) , *PLAN D'ACTION FELAHA 2019*; Alger ;

- Direction Générale des Douanes,(2017) *Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupe d'utilisation, Algérie*, période 2000-2009.